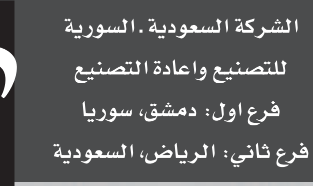
المنشور

العدد ١٧ - خريف ٢٠٠٩

التجمع اليساري من أجل التغيير



هديـة الـموسم

حكومة الأعيـاد

تشكيلة جديدة من الضرائب ومشاريع الخصخصة
والسياسات الطائفية، وبالوان تناسب الجميع

زَيْ ما هِيّ

وأعيد حريري آخر لرئاسة الحكومة... عاد «زي ما هو»، كما أرادت المعارضة المزعومة له أن يكون. أُعيد بعد أن سمّته أو امتنعت عن ذلك، وأصبحت ممثلة في حكومته. المعارضة حنّت إلى زمن الوصاية السورية... حنّت. ولكنْ أضف إلى تلك الوصاية وصايات بألوان مختلفة: سعودية مثلاً، ليُكَوِّنا معاً معادلة مقيتة قوامها الرمزي (س-س)، التي يتشدّق نبيه بري بترددادها. هذه المعادلة كانت موجودة أصلاً، فقد شكّلت مظلّة لحكم ما بعد الطائف. حكم يحن إليه أقطاب تلك المرحلة. حكم أدّى إلى مليارات عديدة من الدين...

حكم أدّى إلى ضرب الحركة النقابية من قبل أقطاب ٨ و١٤ آذار، من الحريري الأب إلى نبيه بري وحزبَي البعث والقومي، وبمباركة القوى السياسية الأخرى ورعاية النظام المخابراتي السوري-اللبناني. الغاية كانت تمرير كل تلك المليارات إلى جيوب رجال النظام ونسائه، والتحضير لخصخصة ما تبقى من حقوق في الخدمات العامة: التعليم والكهرباء والماء والضمان الاجتماعي والإتصالات والجامعة. حقوق تُشكّل الحد الأدنى من مقوّمات عيشٍ كريم لطبقة عاملة تتعرض لاستغلال مزدوج من قِبَل حكومتها والمجلس النيابي، ومن قبل البرجوازية الحاكمة.

خصخصة بدأت من خلال تشريعها في حكومة سليم الحص والرئيس الميمون إميل لحود بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٣١ بموجب قانون رقمه ٢٢٨، فتذكّروا هذا الرقم لأنه ينظم عمليات الخصخصة ويحدد شروطها ومجالات تطبيقها. هذا القانون أُتبع بقانون من رقم آخر، رقم ٤٦٢ بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٢، تذكّروا هذا الرقم أيضاً، إنه يهدف إلى خصخصة الكهرباء. هذا القانون أُقر وصدر في ظل حكومة الحريري الأب وإميل لحود. تلك الخصخصة وافقت وتوافقت عليها كل الطبقة السياسية الحاكمة. أما التيار الوطني الحر فيوافق شرط أن تكون أسهمها من نصيب لبنانيين. إذا، لا مانع من السرقة، شرط أن تكون «لبنانيي مِيّي بالمِيّي».

عاد حريري آخر. عاد «متل ما هو»، كما أرادت المعارضة المزعومة له أن يكون. عاد في ظل انتخابات لم تُعد الحق إلى أصحابه؛ وأصحابه هنا ليسوا طائفة، إنهم الطبقة العاملة في لبنان. لم يعد الحق، لأننا سنتعرض لموجة جديدة من الخصخصة والسرقة المشرعة بموجب قوانين ومراسيم تطبيقية. مثال آخر على ذلك، نظام (LMD) الذي صدر في ظل الرئيس التوافقي العماد ميشال سليمان ورئيس حكومة الوحدة الوطنية فؤاد السنيورة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١١، أما رقم هذا المرسوم فهو ٢٢٢٥، إحفظوه جيّداً.

عاد حريري آخر، والتوطين كلمة تلوكها كل الألسن، ألسن الإجرام المعفى عنها. يتكلمون عن التوطين على أنه الخطر الأكبر على الأمّة والوطن اللبناني؛ أما سياسات الإفقار والاستغلال، والحروب الطائفية، وقتل المتظاهرين والغش والخداع والسرقة والإجرام، هذه الأشياء جميعها ليست بأخطار! هجرة أكثر من مليوني لبناني ما بين ١٩٩٠ و٢٠٠٥، لا يعتبرونه بالخطر! ألا تُصَنّف هذه السياسات بسياسات التهجير؟

تسعى الطبقة الحاكمة في لبنان إلى تهجير السكان تماماً كما تسعى السلطة الفلسطينية إلى التخلي عن حق العودة. اليوم، إن كنّا في فلسطين أو في لبنان، المسألة هي كيف سنمنع هكذا أنظمة من تهجير شعوبها والتفاوض على حقوقهم، وهي لا تتردد يوماً بالتنكيل بهم وضرب مقومات حياتهم الأساسية. المسألة هي، إن ضمان حقوقنا وضمان مستقبلنا وإيقاف سياسات التهجير تعتمد وقوفنا جنباً إلى جنب، فلسطينيين ولبنانيين، من أجل الحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين في لبنان ورفض التخلي عن حق العودة وسياسات التهجير. فمستقبلنا جميعاً يبدأ فعلياً بالتخلّص من هذه الأنظمة.

عاد حريري آخر، ووليد جنبلاط يغري المعارضة بنقلته «النوعية»، وثمة من اشتاق إلى حضنه الدافئ. دفء نابع من ماضي الحركة الوطنية يوم ورثها عن والده مع الأراضي وقطعان الماعز. ثمة من لوّح له من بعيد قائلاً: «تعال نبني اليسار الجديد». جنبلاط، عندما كان يرأس الحركة الوطنية، لوح عن قرب لبيريز، وجعل من الجبل منطقة مفتوحة لتدخل عبرها قوات الاحتلال الإسرائيلية وتحكم حصارها على بيروت، ولتزيل بذور مقاومة شعبية، وتفرض رئيساً من الطراز العميل. هذا هو وليد جنبلاط الحقيقي، الاشتراكي الذي وافق على قانون الضريبة على القيمة المضافة، التقدمي المساهم، بدوره، بضرب الحركة النقابية.

إلى المواجهة، لأن الأزمة التي يمر بها لبنان هي أزمة نظام وليست أزمة حكم، وبالتالي على اليسار الثوري طرح مشروع تغييري يطال النظام اللبناني ويأخذ بعين الاعتبار التطورات الاجتماعية/الاقتصادية التي طرأت خلال وبعد الحرب الأهلية والتي دمرت الأسس البنيوية لنظام الجمهورية الأولى (المقبورة)، وحيث باتت الطبقة العاملة تشكّل الأغلبية داخل كل الطوائف اللبنانية.

إلى المواجهة، لأن مهمة اليسار اليوم ليس إنتاج المواثيق السياسية فحسب، إنما عليه العمل في الشارع ومساندة كل الحركات النقابية

المنشور
نشرة داخلية غير دورية تصدر عن التجمع اليساري من اجل التغيير
www.tymat.org

يمكنكم ارسال التعليقات والاراء والتقارير على:
- بريد الكتروني: almanshour@tymat.org - تلفون: ٠٣ ٦٤٧٦٠٥

والتشبيك بينها لبناء حركة مناهضة للرأسمالية والإمبريالية في المنطقة. حركة تعتبر الصراع الطبقي قضيتها الأساسية، حيث إن الطبقة العاملة هي الطبقة الثورية الوحيدة في المجتمع والقادرة على قيادة التغيير الجذري.

هذا لا يتم من خلال الإصلاح، ولكن من خلال المواجهة الجذرية للواقع الذي يتم فرضه علينا. لقد شاهدنا جميعاً كيف فشلت جميع المحاولات والمقاربات الإصلاحية، ولم تفعل شيئاً سوى إنها تخلّت، يوماً بعد يوم، عن مطالبنا بهدف استرضاء الطبقة الحاكمة من أجل «نيل الحقوق». ولكن، يعلّمنا التاريخ أن الحقوق لا تؤخذ أبداً بالتراضي، بل إن التغيير الحقيقي لا يبدأ سوى بالثورة، أمّا الإصلاح فهو ليس أكثر من خطوط تماس تقف وراءها الطبقة الحاكمة في تراجعها أمام ضغط المعارضة الثورية. فالإصلاح يجب أن يكون دليل هزيمة ما للطبقة الحاكمة وليس مناورة منها على حقوقنا.

ولذلك، كيسار ثوري علينا بأن نبدأ بالتحضير للترابط أكثر وأكثر في الحركة العمالية والانخراط بجدّية في الحركة النقابية والمطلبية كي نساهم بتأسيسها. ولا يمكن لهذا أن يكون من منطق المناورات الانتهازية، بل من خلال الانخراط في سيرورة بناء الثورة العمّالية في لبنان.

من هنا علينا أيضاً العمل على ضرب سياسات التفرقة العنصرية ما بين العمال في لبنان، فالعمال لا وطن لهم، وطنهم العالم. كعمال وعاملات لبنانيين وفلسطينيين وأرمن وأكراد وسوريين ومن أي جنسية كنّا، علينا أن نتكاتف ونتضامن من أجل مستقبلنا المشترك، وأن نرفض جميع أدوات وأسلحة التمييز التي تضع الرجل ضد المرأة ومغاير الجنس ضد المثليّ...

نتحرر بتضامننا سوية ضد المضطهَد والمستغِل، فلا يمكن لأي جزء من المجتمع أن يتحرر بينما أجزاء أخرى ما تزال أسيرة، والحريّة لا تتحقق إلا بعد كسر جميع القيود. ■

المنشور
العدد ١٧ - خريف ٢٠٠٩

للإستبدال فقط

عندما تتوجه السيارة نحو الشمال، عليها أن تمر بنفق نهر الكلب.
لكي تتوجه السيارة نحو الشمال، عليها أن تعبر نهر الكلب.
عندها ستظهر لوحة إعلانية صغيرة. سُجِل على تلك اللوحة شارع البابا يوحنا بولس الثاني. من أين أتت اللوحة والشارع- الأوتوستراد؟
الأتوستراد معروفة روايته، ولمعرفة المزيد كان أن ينبغي سؤال الراحل رشيد الخازن (بفتح الشين) وكسّاراته التي توزّعت صخورها على بحر نهر الكلب.
أما اللوحة، فهي من زمن مجيء البابا إلى لبنان. زمن الجموع الزاحفة على الطريق الساحلية.
والبابا عندما عبر بسيارته البيضاء النقية، وخاصة عندما ولج النفق، لم ينتبه إلى الجراثيم والسموم التي كان من الممكن أن يصاب بها. سموم وجراثيم علقت على جدران النفق وعلى صخرته العظيمة.
كان عليه لحظتها أن يرتدي واقياً حتى لا يصاب بأذى يضر صحته.
لكن البابا توفي، وتلاه آخر، إلا أن اللوحة لا تزال في مكانها.
فماذا لو قرر البابا الوريث أن يزور تلك الصخرة، ويلجها. يمكن له أن يصاب بمرض ما.
فتجنباً لأي إحراج أو حيرة قبل الدخول، ماذا لو استبدل اسم الأتوستراد باسم آخر، تخيلوا، "أتوستراد الواقي الذكري!"
وصفة جديرة بالاهتمام لوقف انتشار الأمراض والفيروسات.

أتوستراد الواقي الذكري

على مدى أكثر من أربع سنوات، شهدنا صراعات يومية بين كل من قطبي المعادلة السياسية في لبنان. تشكلت هذه المعادلة بشكل فاصل قبيل الانتخابات النيابية في حزيران ٢٠٠٩ والتي كانت نتيجتها، كما يعلم الجميع، خسارة المعارضة واحتفاظ قوى ١٤ آذار بالأغلبية النيابية.

توازن هش وفرصة للتغيير

باسم شيت

ضروري أن لا ننظر إلى نتائج الانتخابات من منطلق الأرقام والحسابات الإنتخابية الضيّقة فقط، بل علينا أن نراها في سياق الصراع السياسي الممتد منذ السنوات القليلة الماضية وحتى اليوم. ولعلّه من أكبر الأخطاء تبرير الخسارة بالمال السياسي والتجييش الطائفي فقط؛ على الرغم من كون هذه العوامل أحد المحددات الأساسية في العملية الانتخابية، لكن استخدامها من قبل كل من الطرفين، جعلها أقل تحكماً في اختيار الناخبين.

السؤال الأبرز هنا هو لماذا لم تستطع المعارضة استقطاب ولو الجزء البسيط من جمهور ١٤ آذار؟ فإن كان الطرفان قد اتفقا ضمنياً على التعبئة ضمن جمهور محدد سلفاً، فما الحاجة للانتخابات، إذن؟ الواقع هو أن الانقسام الحاد بين الطرفين قد وصل إلى مرحلة من التنافر لا يمكن حسمها، بالمنطق الانتخابي، إلاّ إذا قام أحدهما بخطوة نحو الجمهور الآخر، وهذا ما لم يفعله أي منهما من جهة، ومن الجهة الأخرى ليس من الممكن أن يقوم أحدهما بها لكونهما عاجزين عن تخطي واقعهما الطبقي والطائفي.

قراءة موجزة للواقع التاريخي

منذ بداية تكوّن لبنان الحديث، ارتبط تطوّر البرجوازية فيه مع التوسّع الرأسمالي الأوروبي. تمثّل هذا أولاً بالضغوطات الأوروبية على السلطنة العثمانية من أجل «العصرنة»، والتي ترجمت عملياً بإعطاء امتيازات اقتصادية وثقافية للدول الأوروبية في لبنان، وبالتالي أضعفت، من خلال هذا التغلغل، السلطات الإقطاعية التي انتقل جزء منها إلى نمط الملكيّة الرأسمالي خوفاً من الانهيار، مثلما حدث مع أجزاء أخرى من الإقطاع. ترافق ذلك مع صعود طبقة جديدة من التجار بنَت ثرواتها ورساميلها من خلال التوسّع الرأسمالي (حركة التصدير والاستيراد والتسليف)، فارتبطت مصالح هذه البرجوازية الناشئة مع المصالح الاقتصادية والسياسية للدول الكبرى. بعد ذلك تم تسخير وسائل الإنتاج الجديدة والبنيان الاقتصادي في لبنان بشكل أساسي لخدمة السوق العالمية، بينما أُهمل الإنتاج المخصّص للتصريف المحلي.

يروي الدكتور بطرس لبكي في كتابه «مقدمة حول تاريخ لبنان الاقتصادي» كيف أن صناعة الحرير التي كانت الصناعة الأبرز في لبنان حتى بدايات الحرب العالمية الثانية، كانت في معظم إنتاجها (٧٥٪) تُخَصّص للتصدير للأسواق الأوروبية بينما ٢٥٪ منها فقط يُخَصّص للاستهلاك المحلي. هذا النمط في تنظيم الاقتصاد لا يزال مستمراً حتى اليوم. فمعظم الرساميل والاستثمارات هي في القطاعات الخدماتية والسياحية والعقارية، وتهدف بشكل أساسي لخدمة أصحاب الأموال الغربيين والعرب، بينما تعاني أطر الإنتاج التي تستهدف الاستهلاك المحلي من نقصان كبير في الاستثمارات، الأمر الذي جعلها تُدار من الطبقات الوسطى والبرجوازية الصغيرة، كونها في المنطق الرأسمالي لا تدرّ ربحاً كافياً كالاستثمارات الخدماتية التي تهدف إلى خدمة الرساميل الأجنبية.

هذا الواقع في البنيان الاقتصادي للبنان له دلالات سياسية كبيرة. لا تكف أفواه فريق ١٤ آذار الحديث حول تحييد لبنان عن صراعات المنطقة، وضرورة تشجيع السياحة والانفتاح الثقافي (الرأسمالي)، وأهمية العلاقات مع الدول الكبرى والالتزام بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والترابط مع أنظمة الاعتدال العربية. ولا يخفى على أحد أن هذه المطالب تترافق -جنباً إلى جنب- مع مصالح اقتصادية جمّة تستفيد منها البرجوازية اللبنانية. فقد كان ذلك جلياً في الحملة الإعلامية والتحفيز الكبير من إعلام الدول الكبرى كباريس ماتش ونيوزويك ونيو يورك تايمز وغيرها، وكذلك الحملات الدعائية السعودية والخليجية التي روجت جميعها لبيروت كمدينة السياحة والسهر الأولى للعام ٢٠٠٩. السؤال الأساسي هنا، هل كانوا سيقومون بهذه الحملات الدعائية لو كانت المعارضة هي الفائزة بالانتخابات؟ بالطبع لا، كما ظهر جلياً عندما قالت الولايات المتحدة الأميركية صراحة أنها ستعيد النظر بدعمها للبنان في حال فوز المعارضة.

ماذا يعني هذا اليوم؟

المعارضة، التي تتألف بأغلبيتها من برجوازية صغيرة وناشئة، تتمثّل بكتل رأسمالية أصغر حجماً مما تمثّله قوى ١٤ آذار، وهي ذات ارتباط اقتصادي محلّي واسع. الأمر الذي يجعلها أكثر مجاهرة بالمواقف الوطنية، لارتباط مصالحها أكثر بالواقع المحلّي. علماً أنه من الخطأ القول أن ارتباطها هو

ارتباط بمصالح داخلية بحتة، لكنّها تواجه برجوازية تمثّل مصالح الرساميل الأجنبية والعربية، وتقع في مكانة من الصراع تتوافق فيه مع برجوازيات أخرى في المنطقة والعالم. تتعارض مصالح هذه الأخيرة مع مصالح البرجوازيات الداعمة لـ١٤ آذار، مثلاً النظامين الإيراني والسوري المتضررين من الهيمنة الرأسمالية والعسكرية للولايات المتحدة والدول الأوروبية والسعودية ومصر. بالنسبة للنظامين الإيراني والسوري، فإن إضعاف سيطرة ١٤ آذار هو إضعاف للموقف السياسي للدول الداعمة لها، مما يفتح مجالاً أكبر للنظامين للاستفادة وتحقيق دور يحميان فيه كيانهما. هذا صلب السياسة الإيرانية التي تريد أن سحب الاعتراف بحقها أن تكون دولة نووية والهروب من أزمتها الاقتصادية العميقة، ومن جهة أخرى سوريا التي تريد أن تنتشل نفسها من واقعها المتأخر اقتصادياً.

ولكن من المهم أيضاً الانتباه إلى أن هذا الصراع الإقليمي والعالمي لا يقوم بتحريك القوى المحلية من جهة واحدة، لكن القوى المحلية تترابط مصالحها ومصالح القوى العالمية والإقليمية، فيصبح ما هو محلي إقليمي وعالمي والعكس صحيح. المعارضة، وما تمثّله من قوى اقتصادية وطبقية، تريد أن يكون لها حصّة أكبر من الاقتصاد بمواجهة السيطرة الاقتصادية التي تطبّقها البرجوازية المسيطرة التي تمثّلها ١٤ آذار. الصراع على الحقائب الأساسية في تشكيل الحكومة الجديدة هو الإثبات الأقوى على عدم وجود نيّة لدى قوى المعارضة بأي تغيير في واقع النظام السياسي والاقتصادي بسبب إصرارها الدائم على المشاركة وعدم التفرّد بالحكم. وحيث أن المعارضة اعترفت بعدم قدرتها على الهروب من واقعها الطبقي. فللحفاظ على وجودها وترقية

> **إهمال المعارضة الكلّي لتبعات الاحتلال السوري للبنان ولآثار أدى لاستعمال قوى ١٤ آذار هذه الورقة لترهيب الناس من إمكانية عودة هذا الاحتلال**

قوامها الطبقية، عليها أن تتشارك والبرجوازية المسيطرة لأن هدفها الأساسي هو المحافظة على المصالح الطبقية تلك. تراجعت المعارضة عند كل قضية شعبية جَيّشت من خلالها الناس، عندما أصبحت تلك المطالب تهدد مصالح من تُمثّل من



ملصقات لنديم الجميل ثُبتت على لافتة طريق في برج حمود، بيروت بعد صدور نتائج الانتخابات النيابية في حزيران ٢٠٠٩

قوى طبقية، فكان المثل الأبرز هو الأجور، وصمت قوى ٨ آذار عن ارتفاع الأسعار وازدياد الإيجارات، فالقوى الطبقية من البرجوازية الصغيرة تستفيد من كل هذه الأمور وليس من مصلحتها الوقوف ضدها.

لماذا خسرت المعارضة الانتخابات؟

من هنا نستطيع أن نفهم عدم قدرة المعارضة على تحصيل قوة انتخابية قادرة على الفوز، لأنها في نهاية الأمر لا تريد سوى أن تكون بمثابة البرجوازية المسيطرة ولا تريد إلغاءها، لذا سكتت عن أساليب التجييش الانتخابي التي استعملتها قوى ١٤ آذار لأن المعارضة نفسها، في سعيها إلى الترقّي الاقتصادي، استخدمت وسوف تستعمل الأساليب نفسها. وربما كانت خسارتها لعدم تحصيلها المال الكافي لشراء الأصوات.

صراع ٨ مع ١٤ آذار، في نهاية الأمر، سعى إلى تدعيم المعادلة الطبقية الحاكمة وترابط المصالح البرجوازية المحلية مع مصالح البرجوازيات الإقليمية والعالمية. المعارضة كانت تطلب لنفسها مكانة أفضل في هذه المعادلة، لذا لم تقم بتسخير النقمة الشعبية في صالحها، لتعارض تلك النقمة مع مصالحها هي أيضاً.

وساهم التغيّر في واقع الخطاب السياسي العام في المنطقة، الذي شهد صعود باراك أوباما «المنفتح» على العالمين الإسلامي والعربي وسقوط جورج بوش، في إعطاء ١٤ آذار فرصة أساسية لتدعيم خطّها في ظل وعود عالمية بالاستقرار الاقتصادي، بينما كان أحمدي نجاد يلوّح بالحرب. غير أن الواقع اللبناني ما يزال يعاني من الحرب الإسرائيلية الأخيرة، ولم تنتهي مسيرة إعادة الإعمار حتى. هذا ما دفع الكثيرين، بالرغم من نفورهم من قوى ١٤ آذار، بالتصويت لها خوفاً من ردّة فعل الدول الكبرى على نجاح المعارضة في الانتخابات الأخيرة، فسياسة الترهيب (إيقاف المساعدات وربما الحصار الاقتصادي) والترغيب (إرسال السيّاح إلى بيروت) الإمبريالية والعربية نجحت في قلب ميزان التصويت لصالح ١٤ آذار.

بالإضافة إلى ذلك كان إهمال المعارضة الكلّي لتبعات الاحتلال السوري للبنان ولآثار القمع والإرهاب التي عانى منها الكثيرون؛ عاملاً إضافياً استعملته قوى ١٤ آذار لترهيب الناس من إمكانية عودة هذا الاحتلال. وقد رأينا ذلك بوضوح في شمال لبنان، في المناطق الأكثر تضرراً من الاحتلال السوري، حيث قامت بالتصويت بمجملها لقوى ١٤ آذار.

تبنّي السياسات الطائفية، خاصة من خلال فرض قانون انتخابي هو الأكثر تجييشاً للصوت الطائفي، جاء بردّة فعل سلبية على المعارضة التي تدّعي رفض الطائفية. يستمد النظام الطائفي قوته الأساسية من المال السياسي الذي يضخ لخدمة تنمية الولاء الطائفي، مثلاً من

> **تراجعت المعارضة عند كل قضية شعبية جَيّشت من خلالها الناس، عندما أصبحت تلك المطالب تهدد مصالح من تُمثّل من قوى طبقية**

خلال المؤسسات «الخيرية» التي تهدف بشكل أساسي لضمان العلاقة الاعتمادية بين المواطن والمؤسسة الطائفية من المنطلق الخدماتي. بالتالي فإن تقاسم الحقائب الخدماتية والوزارية

النظام الطائفي يستمد قوته من المال السياسي الذي يضخ لخدمة تنمية الولاء الطائفي من خلال مؤسسات تهدف لضمان العلاقة الاعتمادية بين المواطن والمؤسسة الطائفية

بين الأقطاب الطبقية الطائفية من شأنه تدعيم الانتماء الطائفي عبر تأمين الخدمات المجتزأة طبقياً وطائفياً.

من جهة أخرى فإن أحداث ٧ أيار التي قامت بها المعارضة كردة فعل على محاولة الموالاة الانقضاض عليها مستعملة أجهزة الدولة الأمنية والقضائية وبدعم دولي، استطاعت أن تدفع الموالاة بعض الخطوات إلى الوراء، لكنها أجَجَت الرعب والخوف من عودة حرب أهلية لم يتعافى المجتمع اللبناني منها بعدُ، شكّلت بدورها سبباً إضافياً لخسارة المعارضة لرصيدها، خاصة في أوساط الطوائف الأخرى.

اليسار، الحزب الشيوعي والانتخابات

دخل الحزب الشيوعي إلى الانتخابات منفرداً بعد أن فشلت مساعيه للانضمام للوائح المعارضة الانتخابية، وتمثّلت النتيجة ببضعة آلاف من الأصوات. توازي هذه النتيجة فعلياً الحماسة والقناعة السياسيتين اللتين دخل بهما الحزب الانتخابات.

أولاً، تأخّر الحزب الشيوعي في إطلاق حملته الانتخابية بانتظار أن يتم التوافق مع المعارضة على شيء ما.

ثانياً، قاد حملة سياسية جانبية همّها الأول إثبات الوجود، لا الدخول في الصراع السياسي ومواجهة المشاريع السياسية المطروحة.

ثالثاً، اقتصر عمله الانتخابي على المناطق وأهمل العمل السياسي المركزي في بيروت حيث يعيش في المدينة أكثر من مليوني شخص (هم أصلا ينتخبون في المناطق).

رابعاً، اعتمد في تجييشه الانتخابي على مخاطبة الشيوعيين أنفسهم ولم يفعّل المنظمات الحزبية في عملية التعبئة السياسية، فاتّكل على مرشحيه في تحصيلهم الأصوات دون أن يدير المعركة الانتخابية بشكل منظّم وفعّال.

خامساً، ما تزال بنية الحزب الفكرية والسياسية تعاني من الانقسامات المتكررة والفرداوية الطاغية في العمل السياسي، فتمّ اعتماد أن يدخل الصراع على أساس التراث التاريخي والسياسي للحزب نفسه، ففوجئ بجموده وعدم قدرته على مجاراة الواقع الذي نعيشه. وبعد ظهور النتائج، أدّت هذه الأزمة لإيقاظ الحزب من غيبوبته وتنبّهه إلى عدم الجهوزية والنقص الكبير في الكوادر المنظّمة للعمل السياسي بالإضافة إلى الغياب التام للأطر التثقيفية الحزبية والفكرية والسياسية.

سادساً، التقلّب الدائم للحزب في الموقف السياسي، تارة مع المعارضة وأخرى ضدها، من دون أن تكون هناك رؤية واضحة تسعى للإقناع السياسي بدل المجاهرة بمواقف «تمرّك» على الناس بتاريخ الحزب.

اليسار اليوم عليه أن ينتقل من منطق المهادنة مع الواقع إلى المبادرة، والتدخل بين العمال، والعمل على تنظيم نفسه وبناء الكوادر وآليات للتثقيف الذاتي والروابط النضالية مع الحركة العمّالية

سابعاً، التردد والتأخّر الدائم في مواقف الحزب العملية في معظم الأمور (إعلان عن تحرك ثم إلغائه أو تأجيله) وكذلك انتهاج سياسة التنفيس بدل سياسة التراكم، أديا إلى فقدان الناس لثقتهم بالحزب، وفي كثير من الأحيان إلى تعميم اليأس بين أعضائه.

ثامناً، قصور الحزب عن إنشاء أي ترابط مع الحركة في الشارع، نقابية كانت أم سياسية أم شبابية. مثلاً، تقتصر مجلة النداء على التعليقات السياسية دون متابعة التحركات غير الحزبية، ولكن الأساسية في بناء الحركة العمالية، ودون إجراء المقابلات مع ناشطين ونقابيين غير حزبيين، مما جعلها منبراً للمواقف السياسية بدلاً من أداة أساسية في الاستقطاب والتثقيف وإنتاج علاقات ترابط بين الحزب والحركة في الشارع.

وتاسعاً، تحييد اللقاء التشاوري عن المعركة الانتخابية، وبالتالي إنقاص الدعم السياسي (ولو المتواضع) الذي كان يمكن أن يقدّمه اليسار باتجاه معركة الحزب الانتخابية.

مهمتنا اليوم

يقف اليسار في لبنان اليوم أمام أسئلة مهمّة عليه الإجابة عنها، فإما أن «يواكب» الأحداث والصراع السياسي ويعلق عليها من حين إلى آخر أو يكون فاعلاً فيها. فاليسار اليوم عليه أن ينتقل من منطق المهادنة مع الواقع إلى المبادرة والتدخل فيه، وبشكل أساسي التدخل ما بين العمال، والعمل على تنظيم نفسه ضمن الطبقة العاملة وبناء الكوادر وآليات للتثقيف الذاتي والروابط النضالية مع الحركة العمّالية، حتى لو كانت حركة جنينية ومتأثرة بالانقسام الطائفي. علينا تنظيم أنفسنا بأن ننظّم عملنا وآليات الاستقطاب والنقاش والتثقيف، علينا أن ندرس ونتعلم، ونرسم آليات التدخل في الطبقة العاملة وهذا يحتّم علينا أن نبدأ بالبحث وتجربة جميع الوسائل الممكنة كي نتحوّل إلى نواة حركة عمالية ثورية تنقلنا من هوامش الصراع السياسي إلى مركزه وتمكّننا من التدخّل بشكل فعّال في الأحداث والتأثير فيها.

انطلاقاً من هذا، بدأنا في التجمع اليساري من أجل التغيير ببناء الفروع التنظيمية التي سوف يتمركز عملها في الفترة القادمة على التثقيف والاستقطاب والتحريض السياسي والنقابي، في أماكن التواجد. ومن هنا، يمكن مواكبة العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أماكن تواجدنا بشكل أدقّ لنستنبط الآليات المناسبة للتدخّل. إن بناء هذه الفروع التنظيمية سيسمح أيضاً بتحسين أداء اللجان والأطر المركزية كالمنشور مثلاً أو الهيئات (كهيئة الجنسانية والجندر) التي يجب أن تبدأ ببناء علاقات عضوية بالفروع، حيث تقوم بتجميع الدروس والمعلومات من الفروع للعمل على تحليلها وإنتاج المواد الدعائية والتثقيفية والدروس المستفادة لتعميمها على التنظيم بشكل عام. إن إنتاج هكذا ديناميكية سيسمح بالانتقال من منطق المجموعة الناشطة إلى منطق التنظيم الفعّال والمؤثّر في واقعه.

المهمة الأساس هي بناء تنظيم ثوري يترابط عضوياً مع الطبقة العاملة، يكون قادراً على العمل من داخلها والتأثير فيها. اليوم نخطو الخطوات الأولى بهذا الاتجاه، وكما يقول سبينوزا: «لا يسعنا الضحك ولا البكاء، بل علينا أن نفهم»، ومن ثم الممارسة بحيّزها التثقيفي والعملي والتنظيمي. ■

المعارضة من الداخل، عامل حاسم في النزاعات الاستعمارية

ميشال وارشوفسكي (ترجمة برناديت ضو)

عن مركز المعلومات البديلة: http://alternativenews.org/michael-warschawski/2070-a-crucial-factor-in-colonial-conflicts-opposition-from-within-.html

الأطراف الرئيسية في النزاع الاستعماري هي، من جهة، السلطة الاستعمارية، ومن جهة أخرى، الشعب الخاضع للاستعمار وحركته التحريرية، إن وجدت. كان هذا هو الحال في حرب التحرير الجزائرية، وكفاح الشعب في فيتنام، أنغولا والموزمبيق. إن قدرة حركات التحرر الوطني، من خلال النضال المدني و/أو العسكري، على خلق علاقة إيجابية في توازن القوى في وجه الجيش والإدارة التابعين للاستعمار، تُحدِّد نهاية السيطرة الاستعمارية.

بَيدَ أنّ الانتصار لم يأت أبداً من مجرد النجاح في مجال الكفاح العسكري أو من قوة التعبئة المدنية لدى المستعمَرين، هناك عامل إضافي وضروري لخلق الفرق: المعارضة المتزايدة داخل مجتمع الدولة المستعمِرة. ففي حرب فيتنام، أجبر تعاظم حركة السلام الدولية والأميركية الولايات المتحدة، في نهاية المطاف، أن تسحب قواتها العسكرية، وسمح لقوات التحرير الفيتنامية بالدخول إلى سايغون؛ وفي الجزائر، كان نتاج الأزمة الحادة التي ولّدتها الحرب الاستعمارية داخل المجتمع الفرنسي.

من الواضح أن نمو المشاعر المعادية للحرب كان نتيجة للثمن المفروض على الدولة والمجتمع الاستعماريين، من حيث الخسائر البشرية، والتكلفة المالية، وتزايد الانتقادات والعزلة الدولية، فضلاً عن الصورة الذاتية للمجتمع الاستعماري نفسه، وزيادة الوعي داخل هذا المجتمع بأن الحرب المستمرة سوف تؤدي بالضرورة إلى تعميق انحطاطه الأخلاقي وأزمته السياسية.

إسرائيل ليست باستثناء. الانسحاب من بيروت عام ١٩٨٢، ومن معظم الأراضي اللبنانية عام ١٩٨٤، فرضته حركة سلام إسرائيلية واسعة النطاق، قادرة تدريجياً على الحصول على تأييد غالبية الرأي العام. بالإضافة إلى ذلك، إن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية من قبل الحكومة الإسرائيلية وبدء المفاوضات (١٩٩٢) لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، جاء نتيجة لحدوث تحوّل في الرأي العام الإسرائيلي. في كلتا الحالتين، كان هذا التحوّل في الرأي العام المحلي نتيجة لنجاح مقاومة الاحتلال الإسرائيلي من جانب الضحايا المباشرين، الفلسطينيين، وتأثيرها على الساحة الدولية.

ومع ذلك ، فإن المقاومة نفسها، بغض النظر عن مدى فعاليتها، لا يمكنها أن تفوز إلا عندما تُفرض مطالبها على الحكومة من قبل شريحة واسعة من المجتمع الاستعماري، عبر تبديد الأوهام المنشورة من قبل الجيش الاستعماري وإدارته، تلك المؤسسة السياسية المستعدة لدفع أي ثمن من أجل استكمال مغامرتها العسكرية الفاشلة.

هذا هو السبب الذي يجعل من المهم جداً بناء معارضة سياسية من داخل المجتمع الاستعماري نفسه، على الرغم من أن مثل هذه الحركة في بداياتها، وأحياناً لفترة طويلة من الزمن، تكون منعزلة عن التيار الرئيسي، بما في ذلك من جانب الكثير من القوى الديمقراطية في المجتمع. عاجلاً أم آجلاً، سيتغير الرأي العام كنتيجة لكلفة الاحتلال. من الخطأ الظن أن أي حركة



احدى التحركات المناهضة للحرب على غزة التي حصلت في تل ابيب (٢٦ كانون الاول ٢٠٠٨)

تحريرية يمكنها تحقيق مطالبها فقط عبر سياسة اليد الممدودة للسلام: لإقناع العدو، هناك حاجة إلى الجمع بين القبضة الحديدية، جنباً إلى جنب، مع سياسة اليد الممدودة.

إنّ دور النشطاء المناهضين للاستعمار داخل المجتمع الإسرائيلي هو على وجه التحديد تظهير خيارين للجمهور: الثمن الذي يتعين دفعه من أجل الحرب والاحتلال وفوائد السلام والمصالحة.

المعارضة السياسية داخل إسرائيل أمر مهم أيضا لسبب ثان: مستقبل أطفالنا. فمعادلة توازن الرعب بين أطراف النزاع ليست جامدة، كذلك الأمر بالنسبة إلى السياقات الإقليمية والدولية. والقوي اليوم قد يصبح ضعيفاً غداً؛ والمهيمن قد يواجه خطر أن يصبح مهيمَن عليه. هذا صحيح بالتأكيد في أي سياق استعماري. بعد ١٣٠ عاماً من الهيمنة، اضطر مئات الآلاف من "الأقدام السود" (Pieds Noirs) إلى قبول التخلي عن امتيازاتهم، ومغادرة الجزائر والتحوّل إلى مشردين في "البلد الأم" المستعمر. غالبية الإسرائيليين ليس لديهم مكان للعودة إليه، وبعد نهاية هيمنتهم سيتعين عليهم أن يعيشوا جنباً إلى جنب مع أولئك الذين وقعوا تحت اضطهادهم وهيمنتهم.

إن وجود إسرائيليين يُبدون تأييدهم في الممارسة العملية لحقوق السكان الفلسطينيين الأصليين هو عامل مساعد بالتأكيد على البناء التدريجي للتعايش على أساس المساواة والاحترام المتبادلين. هؤلاء يمكن أن يشكلوا جسراً لعبور نهر الكراهية الناجمة عن عقود من القهر والإذلال.

أذكر من الفترة التي قضيتها في السجن بتهمة تقديم المساعدة إلى المنظمات الفلسطينية، واحد من العوامل التي ساهمت في رفع معنوياتي، كان بالتحديد يقيني بأن هذا الثمن المتواضع الذي أدفعه هو في سبيل إمكانية الأجيال الإسرائيلية المستقبلية من أن تعيش في فلسطين موحدة حرة وديمقراطية. ■

كريس هارمان (١٩٤٢- ٢٠٠٩)



أليكس كالينيكوس (ترجمة غسان مكارم)

توفي كريس هارمان (١٩٤٢- ٢٠٠٩) في القاهرة ليلة ٦-٧ تشرين الثاني/نوفمبر إثر نوبة قلبية مفاجئة عشية عيد ميلاد الـ٦٧.

كان كريس نموذج الماركسي الفذ الذي تخرّج من الجو السياسي الراديكالي في بريطانيا أواخر ستينات وأوائل سبعينات القرن الماضي، وكانت له إسهامات فكرية أساسية في مجموعة مذهلة من المواضيع. ولكن، وفاءً لتقليد ماركس وأنجلز، لينين وتروتسكي، لوكسمبورغ وغرامشي، كان ثورياً محترفاً، كرّس حياته لبناء حزب العمال الاشتراكي.

ولد كريس عام ١٩٤٢، وانضم إلى فريق «المراجعات الاشتراكية» (Socialist Review Group) - سلف الاشتراكيين الأمميين، الذي أصبح حزب العمال الاشتراكي — وهو تلميذ في مدرسة في واتفورد. وبعد دراسته في جامعة ليدز بين ١٩٦٢ و١٩٦٥، انضم إلى كلية لندن للاقتصاد (LSE) لمواصلة أبحاث الدكتوراه.

في النصف الثاني من الستينات، كانت الكلية تلك مركز عاصفة الحركة الطلابية في بريطانيا. أصبح كريس أحد قادة الناشطين في الكلية وتخلّي عن مهنته الأكاديمية.

أمضى بقية حياته متفرّغاً في تيار الاشتراكية الأممية، بداية كمحرر لمجلة الاشتراكية الأممية (www.isj.org.uk) وكصحافي في جريدة العمال الاشتراكيين (www.socialistworker.co.uk). وقام بمهام تحرير الجريدة بين ٧-١٩٧٥ ثم مرة أخرى بين عامي ١٩٨٢ و٢٠٠٤ وعاد إلى تحرير الاشتراكية الأممية لفترة أخيرة مثمرة للغاية.

إنجازات

في أواخر الستينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين، عشرات الآلاف من الشباب أخذوا ذات الخيارات التي قام بها كريس. لكن عدداً أقل بكثير تمسّك بتلك الخيارات بعد أن بدأت موجة التمرد في الانحسار في منتصف السبعينات. لكن كريس لم يتمسّك بها فحسب، بل قام، منذ أن كان في العشرينات من عمره، بإنجاز كتابات لتطوير الماركسية الثورية كدليل حول تعقيدات وغموض العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.

وقد كان توني كليف، مؤسس تيار الاشتراكية الأممية، قد زوّد كريس بنقطة البداية النظرية. فتحليل كليف للاتحاد السوفياتي وغيره من الدول «الاشتراكية»، والذي اكتشف أنها كانت رأسماليات دولة بيروقراطية، مكّن من استمرار الماركسية الثورية كتيّار فكري حي. فقط على هذا الأساس، كما أظهر كليف، يمكن لمفهوم ماركس عن الاشتراكية بوصفها التحرر الذاتي للطبقة العاملة أن يستمر ويكون له معنى.

بناء على إنجاز كليف، وسّع كريس نطاق وعُمق النظرية الماركسية في العديد من المجالات المختلفة. في المحصّلة، قام بإنتاج أعمال على مستوى عالٍ من الجودة، تمتاز ببحث متعمق وتحليل دقيق وأصيل. وفيما يلي ملخّص لا يمكن أن يفيها حقها المناسب.

في المقام الأول، طوّر كريس تحليل كليف للستالينية. كتابه الأول، «البيروقراطية والثورة في أوروبا الشرقية» (١٩٧٤، أعيد إصداره تحت عنوان «الصراع الطبقي في أوروبا الشرقية»)، قام باستكشاف التاريخ غير المستقر والغارق في الصراعات لأنظمة رأسمالية الدولة بعد عام ١٩٤٥. بل قبل ذلك، كان كريس قد استعرض كيف أن الديناميات التي تحاول إصلاح الأنظمة الستالينية من فوق يمكن أن تفتح مجال الإطاحة الثورية لها من تحت. وهذا ما أدّى أخيراً إلى إسقاط الستالينية منذ ٢٠ عاماً.

تنبّه كريس لهذه النتيجة في «بولندا: أزمة رأسمالية الدولة» (٧٧-١٩٧٦)، حيث حلل دمج ما يسمى بالدول «الاشتراكية» في إيقاعات التجارة والديون داخل الرأسمالية العالمية. وقام بالتقاط عملية السقوط على أنها «خطوة إلى الجانب» من رأسمالية الدولة إلى رأسمالية القطاع الخاص في «انحسار العاصفة» (١٩٩٠).

مهارات كريس كمؤرخ ظهرت كاملة لأول مرة في السرد الآسر لقصص الثورات العمّالية في «البيروقراطية والثورة». ثم قام بدراسة الثورة الألمانية ٢٣-١٩١٨ («الثورة الضائعة»، ١٩٨٢)، ثم درس نهضة أواخر الستينات وأوائل السبعينات من القرن الماضي («الحريق المرّة الماضية»، ١٩٨٨).

كتب كريس أيضاً مقالات مهمّة في النظرية الماركسية للتاريخ. إلا أنه توّج إنجازه كمؤرخ في كتاب رائع، «التاريخ الشعبي للعالم» (١٩٩٩)، الذي حقّق نجاحاً شعبياً كبيراً خاصة بعد أن أُعيد نشره مؤخراً من قبل دار «فيرسو». واحدة من نقاط قوّة الكتاب تكمن في فهمه لما يسمّى بالمجتمعات «البدائية». بدأ كريس دراساته التفصيلية للأبحاث الأنثروبولوجية حول هذه المجتمعات أثناء احتدام النقاشات حول تحرّر المرأة في أواخر السبعينيات. بالنسبة له، أظهرت تلك الأبحاث أنه يمكن للرجال والنساء العيش في مساواة عندما يتم الإطاحة نهائياً بالاستغلال الطبقي.

هذا النهج هو نموذج لمقاربة كريس الفكرية. كان مهتما في مشاكل محدَّدة، لا لذاتها، عادة، ولكن من أجل التصدي لحجج سياسية. وبالتالي فإن «النبي والبروليتاريا» (١٩٩٤) كانت دراسة ماركسية رائدة حول الإسلام السياسي ساعدت في تسليح حزب العمال الاشتراكي لمناقشات وصراعات ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

كرّس هارمان أهم كتاباته للغوص مباشرة في مشاكل الاستراتيجية والتكتيك الثورية. مقاله الباكر والبارز، «الحزب والطبقة» (١٩٦٨)، بدأ بمثابة وثيقة داخلية تسعى لإقناع الطلبة الراديكاليين الذين تحلّقوا حول الاشتراكيين الأمميين بضرورة بناء الحزب الطليعي اللينيني.

كانت فترة منتصف السبعينات لحظة ارتباك متزايد في أقصى اليسار الأوروبي، فقام كريس بعدّة مداخلات هامة، لا سيما خلال الثورة البرتغالية في ١٩٧٤ و١٩٧٥ وضد محاولة تحويل أنطونيو غرامشي إلى منظّر للتيار الإصلاحي.

الهاجس ذاته، تقديم التوجيه السياسي، أسس لمجال آخر – وجوهري – في كتابات كريس: تحليل الرأسمالية نفسها. ظهر فهمه العميق والأصيل للاقتصاد السياسي الماركسي في مساهمته الرائعة خلال مناقشة الموضوع مع أرنست ماندل، زعيم الأممية الرابعة، أواخر الستينات.

وفي مقالاته اللاحقة التي جُمعت في كتاب «شرح الأزمة» (١٩٨٣) قام بالبناء على أعمال مايك كيدرون السابقة، التي كانت قد أظهرت كيف أن ارتفاع مستويات الإنفاق على الأسلحة أدّت إلى استقرار مؤقّت للنظام الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية.

كما قام كريس بتوسيع نطاق هذا التحليل ليفسّر عودة الأزمات الكبرى للنظام منذ أواخر الستينات فصاعداً. ففي وقت كان فيه الاقتصاد الماركسي في حالة من الفوضى داخل المجال الأكاديمي، أثبت الأهمية المستمرة لماركس في محاولة فهم قوانين حركة الرأسمالية.

استمرّ كريس في الكتابة حول الاقتصاد السياسي في العقود اللاحقة، ولكنه عاد في سنواته الأخيرة للتعمّق فيه. وخلال حوار متنام مع اقتصاديين ماركسيين معروفين، قام بالتحضير لكتاب «رأسمالية الزومبي» الذي نُشر في وقت سابق من هذا العام. هذه الدراسة الرائعة تضع الأزمة الحالية في سياق التاريخ وديناميات الرأسمالية ككل.

تفان

جزء يسير من هذه الإنجازات من شأنه أن يصنع مهنة أكاديمية ناجحة. لكن كريس أنتج كل هذا، وغيره الكثير، لا في ظل الراحة والهيبة الأكاديمية، بل كعامل متفرّغ بدوام كامل يتقاضى أجراً منخفضاً في حزب العمال الاشتراكي.

الدور الأكبر الذي لعبه في الحزب كان في رئاسته تحرير جريدة العمال الاشتراكيين، بعد أن تسلمها مرة أخرى في أوائل الثمانينات في فترة أضاع اليسار فيها وجهته بشكل كبير.

قاد كريس الجريدة خلال عذابات الفترة التاتشرية – قبل كل شيء، الدراما العظيمة لإضراب عمّال المناجم في ٨٥-١٩٨٤ – وحالة الركود في التسعينيات، إلى الراديكالية المتجددة التي خلقتها الحركات المناهضة للرأسمالية والمناهضة للحرب في العقد الماضي.

كان كريس يخفي قدراته وإنجازاته الهائلة خلف ظاهر خجول. ودائماً دون ادعاء من أي نوع. لكنه لا يزال يشكل نموذجاً للنزاهة والتفاني الثوري. مؤخراً، قام بخرق النوستالجيا وتهنئة الذات خلال اجتماع في كلية لندن للاقتصاد لإحياء ذكرى نضالات الستينات، بإعلانه أن إحالته على المعاش ستترك له المزيد من الوقت للنضال.

إنه لمثال عن قسوة الحياة عندما تُسرق سنوات العمر الأخيرة منه، حيث كان يحق له أن يتوقع قضاءها سعيداً وبشكل مثمر. سوف يحيا كريس في كتاباته وفي التراث السياسي الذي تركه في حزب العمال الاشتراكي والمنظمات الشقيقة في التيار الاشتراكي الأممي.

لكن هذا لا يقلل من الخسارة الفادحة في وفاته – فوق كل شيء لشريكته تالات وأولاده سيث وشينيد، ولكن أيضا للدائرة الأوسع بكثير التي لمسها.

شخصياً، لقد فقدت الرفيق والصديق والمعلّم لأكثر من ٣٥ عاماً. إنها لحظة حداد وحزن، قبل أن نستأنف النضال – كما يتوقع كريس. ■

كتب كريس هارمان يمكن العثور عليها على: www.marxists.org/history/etol/writers/harman/index.htm - www.bookmarksbookshop.co.uk
مدونة كريس هارمان: chrisharman.blogspot.com

Socialist Worker 2177, 14 November 2009 - www.socialistworker.co.uk/art.php?id=19504

نضالات عمالية لبنان

التحركات النقابية والعمالية عامرة في هذه الديار

التحركات العمالية والمطلبية منذ أيلول ٢٠٠٩

■ في ٢٠٠٩/٩/٣، استنكرت نقابات مستخدمي محافظة بيروت صرف الضمان لأكثر من ٧٠ مياوماً من دون أي مبرر قانوني معلنة عن رفعها أمام مجلس العمل التحكيمي. من جهة ثانية، توافقت وزارة المالية ونقابة معلمي المدارس الخاصة على تجميد التبليغات بدفع ضريبة مضافة لمن يدرّسون في اكثر من مدرسة.

■ في ٢٠٠٩/٩/١٠، لبّى المحامون في قصر عدل طرابلس دعوة مجلس النقابة إلى الإضراب التحذيري احتجاجاً على عدم ملء الشغور في صندوق مالية قصر العدل، فتوقّفوا عن مزاولة أعمالهم الاعتيادية أمام المحاكم ودوائر التحقيق لمدة ساعة واحدة.

■ بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٤، عقد ممثلو العمال العشرة في مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اجتماعاً طارئاً في مقر الاتحاد العمالي العام في لبنان. وأوضح بيان للاتحاد العمالي «أن المجتمعين اطلعوا على اقتراحات إدارة الصندوق بخفض التقديمات الطبية والاستشفائية وزيادة الأعباء على المضمونين.

■ بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٦، أعلن سجناء إضراباً عن الطعام في سجن رومية.

■ في ٢٠٠٩/٩/٢٢، أعلنت لجنة المتابعة لعمال المتعهد (غب الطلب) في مؤسسة كهرباء لبنان في جبل لبنان والمناطق، أنها «قد تضطر إلى أخذ إجراءات سلبية تجاه المؤسسة، أهمها: التوقف عن العمل في كافة الدوائر والمناطق وبالتالي تعطيل المؤسسة وخصوصا القسم الفني وقسم الكمبيوتر».

■ بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢٧، شكا مزارعو القمح في البقاع الغربي وراشيا من تأخر وزارة الاقتصاد والتجارة في دفع المستحقات المترتبة عليها ثمنا لكميات القمح التي تسلمتها من المزارعين قبل حوالي ثلاثة أشهر على الرغم من إنجاز الجداول وتدقيقها وفقا للقانون وإرسالها إلى الوزارة لإجراء المقتضيات القانونية.

■ في ٢٠٠٩/٩/٢٨، عقدت روابط الأساتذة والمعلمين والموظفين في القطاع العام مؤتمراً صحافياً تناولت فيه تقديمات تعاونية موظفي الدولة. وأعلنت أن «الروابط قرّرت دعوة مجالس المندوبين في كل رابطة إلى الاجتماع بأسرع وقت ممكن لمناقشة إمكانية العودة إلى تنفيذ الاعتصامات والإضرابات والتظاهرات من أجل تنفيذ كل بنود المذكرة التي رفعتها الروابط.

■ في ٢٠٠٩/٩/٢٨، أصدر الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان بياناً طالب بوقف التعدي على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ووقف تنفيذ سياسات البنك الدولي فيه.

■ في ٢٠٠٩/١٠/١ اعتصم أساتذة متعاقدون بدعوة من اللجنة المركزية للأساتذة المتعاقدين الثانويين أمام مبنى وزارة التربية الأونيسكو.

■ بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢ عقد المجلس التنفيذي لاتحاد نقابات عمّال البناء والأخشاب في لبنان جلسة وأصدر بياناً أشار فيه إلى أن الصعوبات المعيشية التي تعانيها الفئات الشعبية وخاصة الطبقة العاملة وذوي الدخل المحدود تزداد تفاقما. وأضاف «إن فريقي ٨ و١٤ آذار يتحملان مسؤولية ما آلت إليه أوضاع البلاد من الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية».

■ بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٦، أصدر اتحاد النقابات العمالية للمصالح المستقلة والمؤسسات العامة بياناً طالب فيه بضرورة تفعيل دور مؤسستي النقل المشترك وسكك الحديد وإيلائهما الاهتمام اللازم من قبل المسؤولين من خلال تأمين الوسائل اللازمة ووضع قرار وزارة النقل المتعلق بشراء ٢٥٠ باص موضع التنفيذ والإفادة من القروض والهبات الدولية المقدمة لإنجاز مشروع سكك الحديد وتسهيل أعمال نقل المواطنين والبضائع والحفاظ على حقوق ومكتسبات العاملين في هذه المؤسسة.

■ في ٢٠٠٩/١٠/٧، استنكر موظفو مستشفى البترون إرسال إنذارات بالصرف من الخدمة ل١٥٠ موظفا ومستخدما يعملون في المستشفى.

■ في ٢٠٠٩/١٠/٩، دان الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، في بيان أصدره الصرف التعسفي الممارس في مستشفى من قبل الضمان الاجتماعي خصوصًا في مستشفى البترون التابع له وطالب الاتحاد الحكومة بوقف «مهزلة إقفال وإفلاس معمل يونيسراميك في البقاع وصرف وتشريد ٤٠٠ عامل مع عائلاتهم. واستنكر الصرف التعسفي الذي طال العاملين في جريدة «النهار» وتلفزيوني MTV وlbc وغيرها من المؤسسات.

■ في ٢٠٠٩/١٠/١٣، نظم أهالي بريتال مسيرة احتجاج على إقامة مكب ل«تسبيخ» وفرز النفايات المقدَم من الاتحاد الأوروبي بمساعدة مليون يورو بالتعاون مع بلدية بعلبك شارك فيها حوالي ألف شخص تجمّعوا في باحة حسينية البلدة طالبين إلا تكون منطقتهم بريتال أسوة بالكرنتينا وحي السلّم وفي المكان المنوي إقامة المصنع في ارض الطيبة في المنطقة المحاذية لأراضي بريتال الزراعية حيث سيشاد المصنع.

■ في ٢٠٠٩/١٠/١٤، أصدر اتحاد العاملين في القطاع الصحي في لبنان بياناً أوضح فيه أنه يتابع تحركات نقابة المستشفيات والضغوط التي تمارسها من أجل إقرار التعرفات الجديدة التي أقرها مجلس الوزراء منذ أشهر على مؤسسات الرعاية الصحية وخاصة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لافتا إلى أن الاتحاد «معني كغيره من الاتحادات النقابية العمالية بتأمين التوازن المالي في فروع الصندوق».

■ بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٤، عقد المجلس التنفيذي ل «اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات» جلسة عادية ناقش فيها شؤون قطاع النقل على أبواب تأليف الحكومة الجديدة وأصدر بيانا دعا فيه إلى دعم نقابات المصالح المستقلة في مطلبها بتفعيل دور مؤسستي النقل المشترك والسكك الحديد والابتعاد عن خصخصتهما أو خصخصة خدماتهما.

■ في ٢٠٠٩/١٠/١٤، عقد رئيس نقابة عمال بلدية طرابلس شعبان خضور مؤتمراً صحافياً في مقر النقابة في المدينة، طالب بإيلاء اهتمام أكبر بسياسات تأمين فرص العمل، بدلا من السعي المستمر نحو خصخصة القطاعات العامة. وكشف عن أن «تلزيم أعمال التنظيف لشركة خاصة يكلف خزينة البلدية مليارات الليرات سنويا، وهو مبلغ كان يمكن توفير قسم كبير منه لو تم توظيف عمال جدد للمهمة نفسها».

■ في ٢٠٠٩/١٠/١٥، استنكرت نقابة عمال البناء، الصرف التعسفي للموظفين في بعض المؤسسات الإعلامية وأصدرت بيانا طالبت فيه ب«وقف التعدي على حقوق العمال والموظفين، من صرف

جماعي للعديد من العمال والموظفين، مثلما حصل في جريدة النهار والمؤسسة اللبنانية للإرسال وقناة MTV ومستشفى البترون، وما حصل أيضا في معمل «يونسيراميك» في البقاع من إقفال وإفلاس.

- في ٢٠٠٩/١٠/٢٥، نفّذ عدد من أهالي بلدة عين دارة والناشطين البيئيين اعتصاما على الطريق العام رافعين اللافتات المطالبة بوقف التعدّي على الغطاء النباتي في البلدة ومطالبين البلدية بالتحرك، وذلك بسبب التخريب والتشويه الكبيرين اللذين تحدثهما المرامل والكسارات في البيئة في جبال عين دارة الحرجية.
- في ٢٠٠٩/١٠/٢٦، أضرب العمال المتعهدون «غب الطلب» في شركة كهرباء لبنان في، عكار، طرابلس، النبطية، سير الضنية، زغرتا، أميون، البترون، وبنت جبيل للمطالبة بحقوقهم لناحية الضمان الصحي والتعويضات العائلية وتحسين الأجور والدخول إلى الملاك وإعطائهم تعويض نهاية الخدمة ومساواتهم بغيرهم من الموظفين حيث استمر إضرابهم عدة أيام.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٨، أيدت نقابة عمال ومستخدمي مؤسسة كهرباء لبنان اجتماعها الدوري اليوم مطالب لجنة عمال غب الطلب (المتعهد) لناحية ضرورة إلغاء بدعة عمال غب الطلب وإنصاف هؤلاء العاملين من خلال إدخالهم في ملاك الأجراء المؤقتين في مؤسسة كهرباء لبنان سيما وان المؤسسة بأمس الحاجة لعمال في كل ملاكاتها. وذكرت النقابة بموقفها الرافض الخصخصة والتشركة.
- وفي ٢٩ و٢٠٠٩/١٠/٣٠ أضربت لجنة عمال المتعهد في جبل لبنان والمناطق أمام وزارة المالية وأكدت أن أبرز مطالبها هي إدخالها في قانون الأجير الدائم أو الموظف المؤقت، وشاركت في الإضراب والاعتصام كافة الدوائر في جبل لبنان وبيروت والبقاع.
- وفي بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٣٠، أيّدت نقابة عمال ومستخدمي مؤسسة كهرباء لبنان مطالب لجنة عمال غب الطلب (المتعهد) لناحية ضرورة إلغاء بدعة عمال غب الطلب وإنصاف هؤلاء العاملين من خلال إدخالهم في ملاك الأجراء المؤقتين في مؤسسة كهرباء لبنان سيما وان المؤسسة بأمس الحاجة لعمال في كل ملاكاتها. وذكرت النقابة بموقفها الرافض الخصخصة والتشركة. كما أصدر اتحاد نقابات عمال البناء والأخشاب بيانا تضامنيا مع عمال كهرباء. ورأى أن تحركاتهم «محقة ومشروعة ومشرفة للطبقة العاملة».
- وفي ٢٠٠٩/١١/١٢ اعتصم عدد من معلمات الروضة في النبطية احتجاجاً على الظلم الذي لحق بهن جرّاء مباراة الدخول التي نظمها مجلس الخدمة المدنية، حيث أدى إلى رسوب نسبة كبيرة من معلمات الروضة، حيث لن يتاح لهن دخول ملاك وزارة التربية. تجدر الإشارة إلى أن عدد من الاعتصامات المماثلة حصلت في طرابلس وعكار وفي رياض الصلح.

(الوكالة الوطنية للإعلام-إعداد نضال مفيد)

عائدات الهدوء السياسي

حقّق لبنان هذه السنة رقماً قياسياً لجهة عدد السيّاح الذين قصدوه، خاصة من السعودية، حيث حلّ الإنفاق السعودي في لبنان في المرتبة الأولى وفق global fund، وقد بلغ عدد الزوّار ما يقارب ١,٨ مليون زائر.

هذه الطفرة السياحية أنعمتها علينا القوى السياسية المتنازعة/المتشاركة في الحكم، والتي على امتداد تصارعها على السلطة وموارد الدولة، زادت من سوء الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي للطبقات العاملة في لبنان.

فخلال أشهر الصيف المنصرم، شهد القطاع الخدماتي في لبنان ازدحاماً مفرطاً، حيث غصّت الفنادق بالزوار رغم ارتفاع كلفة الغرفة ١٠٨٪ عن العام الماضي، وحلّت مبيعات محال الثياب والعطورات والساعات في المرتبة الأولى لجهة الإنفاق السياحي هذا العام، إضافةً إلى اكتظاظ المطاعم والملاهي الليلية بالسهّيرة القادمين من كل حدب وصوب.

تبشّر هذه الصورة بواقع زهري، متفائل، إلا أنها تحمل في طياتها واقعاً مختلفاً. فكيف استفاد اللبنانيون عموماً من هذه الطفرة السياحية ؟

إنّ الإقبال الشديد على الفنادق والمطاعم والملاهي الليلية، لم يكن له أي مردود لجهة رفع أجور أو تحسين ظروف عمل العاملين والعاملات في تلك القطاعات. فمن جهة، أسهم ازدياد الزبائن في ازدياد ساعات العمل والمهام الموكلة إليهم. ومن جهة أخرى، إن أي استفادة كانت مؤقتة. اليوم، نشهد حملات تسريح عدد كبير من العمال في القطاعات الخدماتية السياحية والمصرفية التي حققت نسبة الأرباح الأعلى خلال السنة المنصرمة، وغيرها كالإعلام. إذنْ، كيف ساهمت السياحة في التخفيف من عبء البطالة؟ وإلى أية جهة تحوّلت تلك الأموال إن لم يكن لها أي مردود على العمال والعاملات الذين جعلوا من سير العجلة السياحية أمراً ممكناً؟

القطاع الاستشفائي شهد بدوره انتعاشاً، انعكس بالطبع ارتفاعاً باهظاً لجهة أسعار الأسرّة في المستشفيات وامتلاء غرفها بالسيّاح السعوديين، القادرين طبعاً على تسديد الفاتورة الخيالية. أما اللبنانيون، فقد ضاق بهم هذا القطاع الذي يعاني أصلاً من عجز و يتخذ دوراً تجارياً تحكمه قوانين المضاربة والربح والعرض والطلب شأنه شأن أية سلعة أخرى.

توافد الأثرياء الخليجيين على لبنان بشكل خاص، ارتبط بموجة مُستعرة لتملّك واستئجار الشقق في بيروت. رفع ازدهار هذا القطاع بدلات الإيجار في بيروت وضواحيها بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٤٠٪. هذه النسبة تتجاوز الزيادة الهزيلة على الأجور التي أقرّتها حكومة الوحدة الوطنية بعد مؤتمر الدوحة المجيد.

تلك الزودة كان قد سبقها تضخم في الأسعار امتدّ من العام ١٩٩٦ حتّى تاريخ إقرارها، وهي لا تكفي أصلاً لسدّ حاجيات الحياة اليومية التي كانت قد بدأت أسعارها بالارتفاع الجنوني في السنوات التي تلت حرب تموز. فكيف هو الحال إذن بعد التبذير السعودي على الشقق– وأصحاب رؤوس الأموال و«المغتربين»؟

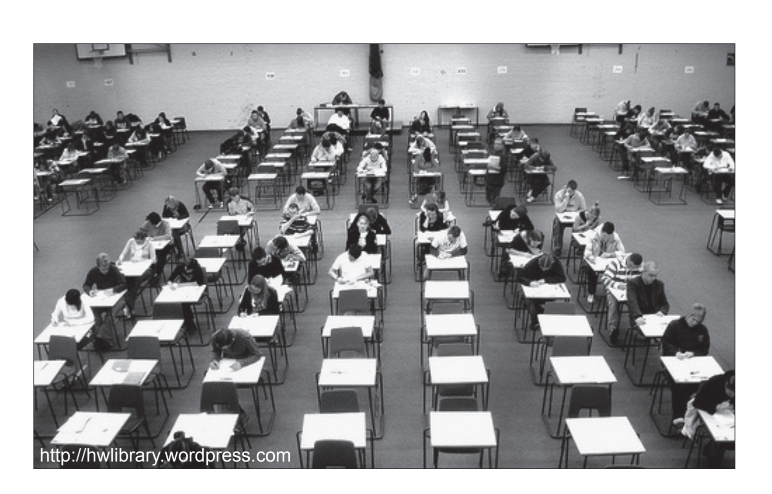
أمّا واقع الكهرباء الذي يُعتبر معضلة تُعصى على كافّة الحلول، نتيجة العجز الدائم الذي يؤدي إلى حرمان المناطق، خاصة الضواحي والمدن والقرى خارج العاصمة بيروت، فقد أصبحت أكثر ظلامية. لقد نعمت الفنادق والملاهي الليلية والأماكن السياحية بكميات هائلة من الطاقة كانت تكفي لإنارة العديد من القرى لأشهر عدّة. انعكس هذا حرماناً أكثر شدة في الفترة الأخيرة، نظرًا لتعذّر توفير الطاقة اللازمة الّتي من شأنها أن تغطّي حاجة المناطق اللبنانية إلى التغذية بالكهرباء. كلّ هذا لم يكن كافياً لطرح الإشكالية الكامنة في توزيع الكهرباء بين المناطق، بل جعل من مسألة خصخصة قطاع الطاقة أمراً واقعاً تسعى الحكومة إلى فرضه.

هذه هي بالفعل عائدات «الهدوء السياسي» الذي قطفته أطراف السلطة من أجل زيادة رساميلها في المصارف والاستثمارات. وها هم اليوم قد اتفقوا على توزيع الحصص. كل عام وأنتم بخير!

هبة عبّاني

الإقصاء بالامتحان

نضال مفيد


http://hwlibrary.wordpress.com

«عند الامتحان يكرم المرء أو يهان»، مثل شهير يقال في الحياة اليومية، يقابله مثل آخر «خذ الصفر ولا تبالي، فإن الصفر شأن الرجال»، والأخير يقال من الجنسين بالرغم من تعبيره عن ذكورية فاقعة. لماذا الامتحان؟ وهل من ضرورة له في العملية التربوية؟ ما هو هدفه المعلن؟ وما هو هدفه الحقيقي؟ وهل من بديل تربوي يتصدى لهذا الواقع المفروض؟

محاولة تعريف

يأتي الامتحان في العملية التربوية كعملية إعطاء قيمة للطالب المُقَيَّم، بمعنى قياس المعرفة التي اكتسبها في حياته المدرسية مع المعرفة المحدَّدَة من قبل النظام التربوي. فإذا نجح في هذا القياس، تكون هذه المعرفة المفروضة قد تأكّد تحققها فيه، وبالتالي يكون النظام التربوي قد ربح «مواطناً صالحاً».

في أغلب الحالات تحدد المعرفة أو المعيار لتحديد المواطن من خلال المنهج التربوي. فعلى سبيل المثال؛ يفصح النظام السياسي في لبنان عن الأهداف العامة للمناهج، «أن المناهج تتوخى تنمية شخصية اللبناني كفرد وكعضو صالح ومنتج في مجتمع ديمقراطي «حر» وكمواطن مدني ملتزم بالقوانين ومؤمن بمبادئ ومرتكزات الوطن، وتستجيب لضرورات بناء مجتمع متقدم ومتكامل يتلاحم فيه أبناؤه في مناخ من الحرية والعدالة والديمقراطية والمساواة»[١]. يجمع هذا النص بين الحرية والعدالة، ليعود النص نفسه[٢] ويؤكد على معنى تلك الحرية من خلال نقل حرفي للمادة الشيحاوية العاشرة من الدستور اللبناني التي تتكلم عن حرية التعليم وحق الطوائف في إنشاء مدارسها. فيتجلّى بذلك التأكيد على عملية خصخصة شبه مكتملة للمدرسة[٣] (وهي عملية إقصاء بحد ذاتها، لمن لا يستطيع أن يدفع).

أما من يرسب في هذا الامتحان (بكالوريا- الشهادة المتوسطة- أو أي امتحان نهائي)، فإنه، وبحسب منطق النظام، ليس مواطناً. قد يقول قائل بأن نسب النجاح في الشهادات الرسمية مرتفعة، فلا حاجة إلى التذمّر. الرد السريع والواعي هو بالاستشهاد ببيار بورديو، الذي يشير إلى أن النظام، أو نسق التعليم، عندما يخفض «نسبة الإقصاء» فإن الذين «يلتمسون «مصلحة المجتمع» يأسفون على التبذير الاقتصادي الذي تمثله «حثالة المدرسة» يغفلون عن أن يأخذوا في الحسبان ما في ذلك التبذير فدية عنه، على معنى الربح الذي يلقاه النظام الاجتماعي أن يواري إقصاء الطبقات الاجتماعية أن يبسطه في الزمن»[٤]. صحيح أن الامتحانات الرسمية تسجّل نسب نجاح مرتفعة، مدعومة بتسهيلات من قبل ميليشيا وزارة التربية، من غش منظم ومدفوع، إلاّ أن تولي الوظائف الدسمة في القطاعين العام والخاص هو في أغلب الأحوال من نصيب أبناء الطبقة الحاكمة، بعيداً عن أسطورة صعود «السلّم درجة درجة». أما من ينجح «بالغش» من الطبقات الشعبية، فهو أكثر من يغيظ النظام التربوي والسياسي، لأنه يأتي من حيث لا يدرون. إلا أن هذا النظام يعرف كيف يرد الطعنة، فيزوده بشهادة تكون مدخلاً له إلى جحيم البطالة أو نار الهجرة.

هل «إعادة الإنتاج» تقوم على الإقصاء؟

ينطلق بورديو بتعريف إعادة الإنتاج بأنها عملية تقوم بها المدرسة، إذ يخرج منها البعض من أدنى المراحل برصيد ابتدائي «بسيط» والبعض الآخر يخرج من المرحلة الأخيرة برصيد «متميز ومتخصص». ويعتبر ألتوسير «أن كل فئة من المتخرجين تتزوّد باللغة والمهارات والأيديولوجيا المتناسبة مع المنشأ الاجتماعي السابق ومع المصير المهني اللاحق»[٥].

فعملية إعادة الإنتاج المشار إليها هنا، تحصل عند الامتحان وتكون نتيجتها: نجاح أو رسوب. وهناك نوع آخر من الإقصاء يتم من خلال سيرورة العملية التربوية وتكون نتيجته إما الاستمرار أو التسرب. والأخير، أي التسرب، يحصل «ذاتياً» بشكل ظاهري، إلا أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية المفروضة، تجبر التلميذ على ترك المدرسة باكراً بهدف العمل وإعالة عائلته أو مساعدتها. كذلك فإن رأسماله الثقافي يجبره على ذلك. هذا الرأسمال، إذا كان متوافقاً مع لغة المدرسة المستمدة من الطبقة البرجوازية، يُعتَبَر سببًا وراء استمراره، والعكس صحيح.

إلا أن هذا الوضوح لا يعجب بعض التربويين مثل عدنان الأمين ومصطفى محسن. إذ يعتبر الأول أن «مسألة تقسيم العمل/الانقسام الطبقي ... لا تفسر «وحدها» أواليات علاقة المدرسة بالمجتمع اللبناني»[٦]، إنما، والحديث هنا للأمين، هناك «متغير جديد (اسمه) المساندة العصبية»[٧]، الذي يتأتى من العائلة والعشيرة والطائفة. وهذه «المساندة العصبية محكومة بما تسمح قوانين تقسيم العمل. بمعنى أن هذا الأخير هو الذي يتيح التدخل أو عدمه. وهذا الأمر ناتج عن الواقع الاقتصادي نفسه بسبب عدم حدوث تراكم رأسمالي الناتج بدوره من التبعية»[٨].

أما مصطفى محسن، فيذهب إلى أبعد من ذلك، ويعتبر أن مفهوم «إعادة الإنتاج» يحصل «في المجتمعات الغربية المتسمة بقدر لا يستهان به من التنظيم العقلاني»[٩] ويضيف «هذا بالإضافة إلى تميّز البناء الاجتماعي في العالم الثالث والعربي بتشابك «معقد» و«غامض» ... تسود فيه بدل التعامل العقلاني الواضح الشروط والأهداف، أنماط معقدة وملتوية من العلاقات الولائية والزبونية والدموية» وهي، بحسبه، تلعب دوراً أهم من «إعادة الإنتاج» وتوزيع المراتب في المجتمع. كان يلوم في مقاله هذا طالباً استخدم مفهوم «إعادة الإنتاج» في دراسة له عن الواقع التربوي المغربي.

الرد على الأمين ومحسن سيكون من خلال ثلاث نقاط:

أولاً، إن العشيرة والطائفة لا تدعم أبناءها ليصبحوا كلهم بطاركة وشيوخ وأرباب عمل، إنما تبيعهم وهماً من خلال الصلاة ومواظبة الانتماء، بأنهم سيصبحون شيئاً ما على الأرض أو في الجنة (وهنا المصيبة).

ثانياً، إن التسرب والرسوب يصيب بشكل أساسي الطبقات الشعبية سواء انتموا إلى العشيرة أو الطائفة أم كانوا ملحدين، والمؤشرات تدعم ذلك، فأظهرت دراسة[١٠] عبد الفتاح خضر عن واقع التسرب والرسوب في لبنان، أن التسرب المدرسي في المدارس الرسمية قد ارتفع ٢٪ بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، وبلغت الزيادة عند تلامذة الصف الرابع الأساسي أكثر من ٤٪. أما معدل الرسوب في المدارس الرسمية، بحسب خضر، فيبلغ ضعف المعدل المسجل على صعيد لبنان. كذلك، فمن أصل ١٠٠٠ تلميذ يدخل المدرسة، يتخرج منها ٧٥ على الصعيد العام، وإذا أضفنا معيار الطبقة، فيتخرج من الأغنياء ٢٢٤ تلميذا أما أبناء الطبقات الشعبية فيتخرج منها ٢٧ تلميذا. وبالنسبة إلى قطاع التعليم، فيتخرج ٩ تلامذة من أصل ألف في التعليم الرسمي، أما في التعليم الخاص فيتخرج ٢٢٥ تلميذاً.[١١]

ثالثاً، من خلال مقالة لإمانويل غروندمان[١٢] التي «شاهدت» صراع الطبقات عند بعض أنواع القرود في جنوبي إفريقيا، حيث يسيطر زعيم القرود، وتقوم بقية القرود بخدمته، فتبيع قوة عملها، ولتحصل على غذائها عليها أن تنظف الزعيم من القمل، واستنتجت أنه حتى عند القرود، يكوّن الأغنياء ثروتهم على ظهر الفقراء.

هذا عند القرود، أما علماء الاجتماع الوارد ذكرهم هنا، وخاصة محسن، فيعتبرون أن الإنسان في العالم العربي أدنى مرتبة من القرد، لأنه، أي الإنسان، تتحكم فيه أمور «غامضة» و«ملتوية»، وبالتالي لا ينطبق عليه مفهوم «إعادة الإنتاج» و«صراع الطبقات».

كلمة أخيرة، يظهر من مقالة الأمين أن البرجوازية الحاكمة في لبنان تابعة لبرجوازية أخرى، وذلك بسبب عدم وجود تراكم رأسمالي. يمكن فهم أن البرجوازية الحاكمة مستغَلّة وهي بالتالي البروليتاريا التي تريد أن تقود صراعاً مع مستغلّيها، أما بالنسبة لثرواتها المتراكمة فهي ليست تراكماً. يمكن اعتبار هذا التوصيف الأميني، حكم تخفيفي بحق البرجوازية الحاكمة واعتبارها قاصرة، وعلى الطبقة العاملة أن تنتظر استقلال هذه البرجوازية من هذه التبعية، لتتفرغ لاستغلال الداخل، وانتظار حركة وطنية ومسيحاً ومهدياً، وسياسة المراحل.

هل من بديل؟

بداية، لابد من إدراك أن المدرسة ليست أنبوبا معزولا، تحصل فيه التربية. إنما المدرسة تتأثر بطبيعة النظام، ورؤيته لمفهوم الخدمة العامة، وموقفه من الطبقة العاملة. من هنا تعتبر المدرسة أداة لأي نظام، فكيف إذا كان النظام نظاماً رأسماليا، يقوم على الاستغلال وإعادة الإنتاج.

ثمة عدة حلول طُرحت لحل هذه المعضلة، منها الراديكالي الذي يقترب من الشيوعية الطوباوية أو من الفوضوية الشاملة مثل إلغاء المدرسة (إيفان إيليتش)[١٣] واستبدالها بعدة حلول، تقوم على انفتاح عملية التعلّم على عالم العمل، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة أمام المتعلم لتعلّم ما يريده، وما هو بحاجة إليه، حيث نجحت هذه التجربة في البرازيل، عندما تعلمت مجموعة من الأميين اللغة خلال ٤٠ ساعة، انطلاقاً من أمور تعنيهم[١٤]، أو، يضيف إيليتش، بناء مجموعات ذات اهتمامات مشتركة حيث يكون التعلّم من خلال التعاون.

كذلك، برز في فرنسا خلال هذه السنة، موضوع اللاامتثاليين بين المعلمين، مثل إروان رودون، الذي تحدى التفتيش التربوي ومنعه من حضور صفه، وقدّم بديلًا تقدمياً للتعليم، الذي يقوم على التربية التعاونية[١٥]. رودون ليس وحيداً في فرنسا، وأكثر ما أزعج النظام الفرنسي أن نتائج هذه الطريقة كانت أسرع عند التلامذة من أقرانهم الذين يخضعون للمنهج العادي.

يتلاقى مهدي عامل[١٦]، رغم الفارق في الزمن، مع رودون من خلال تعميم ديمقراطية التعليم - التي يقول عنها أحد رفاق مهدي السابقين أنها جعلت من التعليم في لبنان تعليماً سطحياً وتافهاً - حيث تقوم بحسب مهدي على دفع المدرسة الرسمية بكافة عناصرها من طلاب ومعلمين وما تمثله بين الطبقات الشعبية لخوض صراع طبقي مع المدرسة الخاصة وما تمثله من مصالح، لبرجوازية ذلك الزمن السبعيني من القرن الماضي. والمدرسة الرسمية، والكلام لعامل، مدفوعة بحركة يسارية سياسية ونقابية، كانت تعيش فعلاً هذا الصراع مع غريمتها، إلى أن أتت الحرب الأهلية وقضت على المدرسة الرسمية. تحوّل هذا الدعم من قبل الحركة الوطنية إلى عبء مع تحول الحركة إلى طائفية من لون واحد. وكانت النتيجة أن زادت المدارس الخاصة والطائفية، لتقوم بدورها بالاصطفاء.

الحركة النقابية القائمة عام ٢٠٠٩ في لبنان، التي تقتصر (تقريبا) على روابط المعلمين والأساتذة، تعاني من ضعفين: الأول، غياب دعم سياسي يساري فاعل على غرار السبعينيات، وغياب النضال القادر[١٧] على حمل خطاب تربوي تقدمي يترافق مع المطالب المعيشية والاقتصادية (على أهميتها الشديدة)، فعند انتهاء كل تحرك مطلبي بنجاح نسبي يحتار المعلمون الرسميون أين سيضعون أولادهم في أية مدرسة أو جامعة خاصة.

كي لا تغرق الأمور في سوداوية أكبر، يبقى أن تصيغ هذه الروابط خطاباً وموقفاً يخدم مصالح الطبقات الشعبية، تدافع فيه عن بقاء المدرسة الرسمية (مكان عملها)، وتعمل على إلغاء المدرسة الخاصة وكل آليات الإقصاء، ومن بينها الامتحانات وآليات إنتاج النخب في لبنان، وإعادة إنتاجهم. ■

المراجع والمصادر:

١ مرسوم رقم ١٠٢٢٧/ ١٩٩٧ - «تحديد المناهج الجديدة للتعليم العام ما قبل الجامعي وأهدافها»
٢ المصدر نفسه
٣ يُراجَع العدد ١٦ من المنشور، «خصخصة المدرسة مسار شبه مكتمل»، ص ١٨
٤ بورديو، بيار؛ باسرون؛ جان- كلود: إعادة الإنتاج، تر: ماهر تريمش، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧
٥ الأمين، عدنان، «التعليم في لبنان»، ط١، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٤
٦ المصدر نفسه
٧ المصدر نفسه
٨ المصدر نفسه
٩ محسن، مصطفى، «في المسألة التربوية»، ط٢، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٢
١٠ http://www.site.atfalouna.gov.lb/documents/tasaroub/dr.abdelfatah%20khoder.ppt
١١ زبيب، محمد، «إنفاق الأسر اللبنانية الأعلى في العالم»، جريدة الأخبار، بيروت، ٢٠٠٧/١٠/١
١٢ Grundmann, Emmanuelle: Marx, roi de la savane, Sine Hebdo, p. 14, numéro 51, 26/8/2009
١٣ Illich, Ivan: Une société sans école, Seuil, Paris, 1971
١٤ المصدر نفسه
١٥ http://www.soutienerwanredon.org
١٦ عامل، مهدي، «في قضايا التربية والسياسة التعليمية»، ط٢، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٧
١٧ يقتضي الإشارة إلى الدور الريادي لرابطة الأساتذة الثانويين في التعليم الرسمي في هذا المجال، خاصة في متابعة موضوع المناهج الجديدة

صوت البارد في بيروت



نهر البارد - فرح قبيسي

فرح قبيسي

هي المرة الأولى التي يخرج فيها أبناء المخيمات الفلسطينية متوجهين إلى قلب العاصمة بيروت للمطالبة بإعادة إعمار مخيم نهر البارد. جاؤوا من البارد والبداوي وعين الحلوة وشاتيلا وبرج البراجنة، تلبيةً لدعوة هيئة المناصرة الأهلية للبارد واللجنة الفلسطينية العليا لإعادة إعمار المخيم للاعتصام في ساحة الشهداء ولمطالبة الحكومة اللبنانية بإعادة العمل بخطة الإعمار. وكان العمل في المخيم قد توقف بعد رفع النائب ميشال عون دعوى أمام مجلس شورى الدولة لوقف الإعمار بسبب اكتشاف مدينة أثرية عثر عليها هناك (مدينة أرتوزيا).

كان الحضور كثيفاً، على الرغم من أن المنظمين توقعوا مشاركة أكبر، تراوحت أعداد المشاركين بين ألفين وأربعة آلاف متظاهر بحسب المنظمين، وسط غياب شبه كامل لممثلين عن الفصائل الفلسطينية. إلاّ أنّ ذلك ما كان متوقعاً، فلطالما اقتصرت تحركات الفصائل الفلسطينية على اعتصامات رمزية ومتفرقة لا تقفز مع المطالب فوق جدران المخيمات.

ألقت منسقة هيئة المناصرة، نوال الحسن كلمة طالبت خلالها الحكومة اللبنانية الإيفاء بالتزاماتها، خاصةً «التزام الرئيس السنيورة، بقوله إن النزوح مؤقّت والعودة مؤكّدة والإعمار محتّم»، ومجلس شورى الدولة «الذي نعوّل على حكمته وإنسانيته في اتخاذ قرار ينقذ أبناء البارد». كما طالبت بـ «عدم إدخال البارد في التجاذبات السياسية، وإعادة إعمار المخيم في مكانه». وناشدت حسن احترام النسيج الاجتماعي والحرص على عدم تشتت العائلات والأسر، وذلك للمحافظة على الانتماء والهوية الفلسطينية. أما رئيسة الاتحاد النسائي الديموقراطي اللبناني جمانة مرعي، فقد دعت إلى الإسراع في إعادة إعمار المخيم وطالبت بمنح الفلسطينيين الحقوق المدنية والاجتماعية.

الحماس والغضب كانا يملآن الوجوه. وشاركت النساء بشكل كثيف مرددات شعارات من مثل «يا حكومة وينك وينك، شعب البارد قدّام عينك. شعب البارد يا جبّار، البارد إلنا مهما صار. ما بدنا مونة ولا كراتين، بدنا إعمار القديم».

تجلس رواء بلال عبّاس على حافّة الرصيف بثوبها الأسود، تتردد بالتحدث معنا ومن ثم تقول «هيدا أول يوم بطلع فيه بعدما توفي زوجي، جيت مباشرةً على الاعتصام.. لّما بدْيت الحرب ما قدرناش نطّلع من بيتنا ولا غرض، ولّما رجعنا لقيناه كلّو محروق مع العفش.. واليوم إذا ما إعتصمناش مش رح يواصلو الإعمار»، تشارك لينا درويش بالحديث فتقول «أنا تم تدمير بيتي بعد انتهاء الحرب، قاموا بتفجيره من أساساته، واليوم أعيش مع عائلتي بغرفة استأجرتها الأونروا، نتشارك فيها الحمام والمطبخ مع ثلاث عائلات».

رامي، أحد منظمّي التحرُّك، يوضح الصورة أكثر فيقول «إذا جبتي كيلو بندورة وحطّيتي بالغرفة أقل من ساعة، بيخرب بسبب الحرارة، فكيف بالنسبة لغرفة مكتظة بالبني آدمين؟» يضيف رامي بانفعال «في الإعلام بيقولو إنو البارد منطقة مدنية وسيعاد إعمارها... بس خلّيهم يطلعو يشوفو... ما دام الإعلام بحد ذاته ممنوع لسّه يفوت على المخيّم!.. البارد منطقة عسكرية مسكّرة بالمدرعات.. إحنا عايشين تحت حكم عسكري.. الشباب منّا اللي بيطلعو على الإعلام ويشكوا، عم يُحالوا على التحقيق». وكانت منذ فترة قد بدأت تعلو الأصوات المندّدة بالتشديد الأمني عند مدخل المخيم وبالتصاريح المذلّة لأبنائه وبطوابير التفتيش الشخصية التي تستمر لساعات.

وقد حصل الكثير من الإشكالات نتيجة القصور بعديد العسكر النسائي لتفتيش النساء. ويروي رامي حادثة كيف أن الجيش رفض دفن ميت داخل المخيم قبل أن يستحصل له أهله على تصريح للدخول!

هذا يعبّر عن النظرة الأمنية التي تتعاطى بها الطبقة السياسية اللبنانية في ما خص ملف البارد بالتحديد، فكما جاء في البيان الذي وزعته هيئة المناصرة «بعد مغادرة سكان نهر البارد مخيمهم خلال الحرب، كان الردّ السياسي اللبناني بالتعامل مع مخيم نهر البارد كنموذج ليطبّق مستقبلا في كل المخيمات بفرض نظرة أمنية، وذلك بعد عقود من التمييز ضد الفلسطينيين في الحقوق الإنسانية. ففُرض التصريح الأمني على نهر البارد ومُنِعَت حرية الحركة والإعلام...

وبعد التدمير الكبير للبيوت خلال الحرب، أُعلن المخيم منطقة عسكرية ومُنع الناس من العودة إلى بيوتهم التي تعرّضت للسرقة وللحرق. وحدثت مماطلات مختلفة في عملية الإعمار التي تأجّلت عامَين من دون بناء بيت واحد، ثم جُرف المخيم المكوّن من ١٦٥٠ مبنىً بالكامل... وأخيراً، جرى وقف عملية الإعمار «مؤقتاً» في نهر البارد بحجة الآثار مباشرة بعيد البدء بها، وذلك بعد الوعود «المؤكدة» بإعمار البارد».

إذاً، هذا التحرك كان الأول من نوعه في قلب العاصمة حيث مركز القرار، إلاّ أنه «لن يكون الأخير» حسب التوجه العام للحاضرين. يقول رامي «بدأنا الاعتصامات داخل المخيم عند حجر الأساس وبعدها انتقلنا لطرابلس بساحة النور، واليوم نحن في بيروت، وإذا لم تتم الاستجابة لمطالبنا فنحن متوجهون للتصعيد». ■

مسرح الدمى يقدّم

محمود عبّاس وتقرير غولدستون

بيان وُزّع في الاعتصام أمام السفارة الفلسطينية احتجاجاً على موقف السلطة الفلسطينية حيال تقرير غولدستون، يوم السبت ١٧ تشرين الأول ٢٠٠٩ صدر عن التجمع اليساري من اجل التغيير، شباب ضد التطبيع، المنتدى الاشتراكي

لقد سمعنا جميعاً بخبر تأجيل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قراره الخاص بتقرير القاضي ريتشارد غولدستون المتعلق بالحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة. وقد تمّ هذا التأجيل بطلب من الوفد الفلسطيني، وكان من شأن التقرير، لو تم إقراره، أن يشكّل أداةً لملاحقة المسؤولين الإسرائيليين المدنيين والعسكريين، قضائياً لدى توجههم لأية دولة في العالم.

لربما يكون هذا التقرير من الفرص القليلة جداً التي تتيح محاسبة السلطة الاسرائيلية على الفظائع التي قامت بها بحق الشعب الفلسطيني وغيره من شعوب المنطقة، أي أنّه يخرج عن قاعدة "الشرعية الدولية" التي تقتضي ضمناً وظاهراً بأن لا يصدر أي قرار يدين السلطة الاسرائيلية.

ولكن حكمة محمود عباس ارتأت أن يؤجّل التصويت على التقرير عدّة أشهر تحت ضغوط ووعود بالسلام من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى والأخوة القادة العرب. سواء كان هذا تفصيلاً أم لا، إلا أنّه يُثبِت مجدداً طبيعة الطبقة العربية الحاكمة بمجملها، ويثبت شراكتهم في جميع الحروب الامبريالية في المنطقة. فمنذ أوائل القرن حتى اليوم أثبتوا جدارتهم الكاملة بأن يكونوا مجموعة من الدمى المحرّكة بأيدي الامبريالية.

ومحمود عباس إن كان شيئاً فهو ليس إلا سنيورة آخر وبشار آخر وعاهل وملك ومبارك آخر لإدارات صناعة الحروب والاحتلال. ليس إلا دمية محشوة بالمال والرشوة والخداع والنفاق والدماء. دمية تحتلّ سدة القرار في السلطة الفلسطينية، تضرب باسم الشرعية أية حالة مقاومة في فلسطين. تضرب أي أمل في العيش الكريم. تضرب أية فرصة من أجل تحقيق انتصار ما على جيش الظلام الصهيوني.

إن ترابط الأنظمة العربية بمجملها مع الأمبريالية ليس بجديد. فاليوم يظهر هذا الواقع بشكل أكبر وأكثر وقاحة، حتى إن أصغر الانتصارات ترمى جانباً من أجل عيون سادة الحرب. القمع والاذلال والتحكم بالناس هو واقع حياة التي تعيشه جميع شعوب المنطقة، فمن يقف ضد حق العودة، هو من يقف ضد المقاومة، هو من يقف ضد الحريات وهو من يقف مسؤولاً عن الفقر والبطالة وتدني الأجور، هو من يرفض إعطاء المرأة حق الجنسية، هو من يقف ضد اعطاء الفلسطينيين في لبنان الحقوق المدنية والانسانية، وهو من يغنّي للعنصرية والفاشية وهو من يبيع حقوق الناس من أجل المزيد من الأسلحة والرصاص ليقتل الناس عندما يطالبون بحقوقهم.

على محمود عباس أن يسقط هو وحكومته الخائنة التي تفضّل إنشاء شبكة هاتف على أن تقف بوجه الاحتلال والقمع والمجازر الصهيونية. على عباس أن يسقط إذا كنّا نريد العدالة والحرية لفلسطين. آن لعباءات وكرافاتات الاعتدال والممانعة العربية أن تمزّق وتحرق ان كنّا نريد، فعلا، أن نكسر القيود التي تمنعنا من النظر الى المستقبل. حرية فلسطين هي حريتنا في لبنان وفي مصر وفي العراق وفي كل مدينة في العالم تأمل في الحرية والعدالة.

تقرير غولدستون ليس بالعصا السحرية التي سوف تضرب السلطة الصهيونية، ولكنه دليل يؤكد ما رأيناه وما عانيناه جميعاً من حروب ومجازر وظلم وقمع، ولو أنّه يُظهِر جزءا من هذه الحقيقة.

لذا ندعوكم للاحتجاج على تواطؤ السلطة الفلسطينية المتمثلة بمحمود عباس بتأجيل التصويت على رفع التقرير الى مجلس الامن، ونطالب باسقاط هذه السلطة وجميع معاهدات الاستسلام والعودة إلى المقاومة الشعبية من أجل فلسطين دولة واحدة علمانية، إن القضاء على السلطة الصهيونية لا يمكن أن يتم دون التخلّص من الأنظمة الحاكمة العميلة. فحرية فلسطين هي تحرر من العنصرية والقمع والاستغلال والظلم، هي نضال الشعوب جميع الشعوب من أجل عالم أفضل، من أجل عالم تحده الأحلام وليس جدران السجون والفصل العنصري والرصاص المطاطي والرصاص الحي.

الحرية لفلسطين، الحرية لنا جميعاً



هيئة المناصرة الأهلية لمخيم نهر البارد



